

جامعة دمشق

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

٢٠١٩  
٢٠١٩  
٢٠١٩

**السمين الحلبي و مواقفه من آراء النحاة في ضوء كتابه  
” الدر المصور في علوم الكتاب المكنون ”**

رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في النحو و الصرف

بإشراف الأستاذة الدكتورة  
**منى إلبياس**

إعداد الطالبة  
**منى محمد الحمد**

العام الجامعي  
٢٠٠١ - ١٤٢٢ هـ م

(٢)

# **الفصل الخامس**

# **السمين الحابي والنحاة الآخرون**

في علم من العلوم قديمها وحديثها ، فاشتمل على جميع ذلك العلم ، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : أحدها : المِجْسُنْتِي لبْطَلْيَمُوس في علم هيئة الأفلاك ، والثاني : كتاب أرسطوطيليس في علم المنطق ، والثالث : كتاب سيبويه البصري النحوي ، فإن كل واحدٍ من هذه لم يشدّ عنه من أصول فنه شيء إلا ما خطر له <sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم : " عمرو بن عثمان قد رأيته ، وكان حَدَثَ السَّنَنَ ، كنت أسمع في ذلك العصر أنه أثبتت من حَمَلَ عن الخليل ، وقد سمعته يتكلم ويناظر في النحو ، وكانت في لسانه حُبْسَةَ ، ونظرت في كتابه فرأيت علمه أبلغ من لسانه " <sup>(٢)</sup>.

ونقع في كتب المترجمين له على أقوال أخرى ، أذكر بعضها : قال الأنباري : " وبرع في النحو ، وصنف كتابه الذي لم يسبقه أحدٌ إلى مثله ، ولا لحقه أحدٌ من بعده " <sup>(٣)</sup>. قال : " وكان يقال بالبصرة : " قرأ فلان الكتاب " فَيَعْلَمُ أَنَّهُ كِتَابٌ سِيبُوِيَّهُ " ، و " قرأ نصف الكتاب " فَلَا يُشَكُّ أَنَّهُ كِتَابٌ سِيبُوِيَّهُ " <sup>(٤)</sup>.

وذكر القبطي نحو هذا ، فقال : " وعمل كتابه المنسوب إليه في النحو ، وهو مما لم يسبقه إليه أحد " <sup>(٥)</sup>. قال : " وكان سيبويه لشهرته وفضله علماً عند النحويين ، وكان يقال بالبصرة : " قرأ فلان الكتاب " فَيَعْلَمُ أَنَّهُ كِتَابٌ سِيبُوِيَّهُ " ، و لا يُشكُّ أَنَّهُ كِتَابٌ سِيبُوِيَّهُ " <sup>(٦)</sup>.

وقال أيضاً : " وكان في لسانه حُبْسَةَ ، وقلمه أبلغ من لسانه ، وهو أثبت

<sup>(١)</sup> معجم الأدباء ١١٧/١٦.

<sup>(٢)</sup> ذكره في معجم الأدباء نقاً عن أحمد بن معاوية عن أبيه . ( ١١٨ / ١٦ ) .

<sup>(٣)</sup> نزهة الأدباء ص ٦١.

<sup>(٤)</sup> نفسه ص ٦٣.

<sup>(٥)</sup> إنباه الرواة على أنباء النحاة / ٢ - ٣٤٦ - ٣٤٧ .

<sup>(٦)</sup> نفسه ٣٥١ / ٢ .

من أخذ عن الخليل بن أحمد " <sup>(١)</sup> .

وقال ابن خلكان : " كان أعلم المتقدمين والمتاخرين بال نحو ، ولم يوضع فيه مثل كتابه " <sup>(٢)</sup> .

وقال الذهبي : " سيبويه إمام النحو ، حجة العرب ... وقد طلب الفقه والحديث مدة ، ثم أقبل على العربية ، فبرع وسادَ أهل العصر ، وألفَ فيها كتابه الكبير الذي لا يدرك شاؤه فيه " <sup>(٣)</sup> .

وقال البافاعي : " إمام أئمة العربية ، حامل راية النحو ، الرافق في المربطة العلية ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، الملقب بسيبوه " <sup>(٤)</sup> .

وقال ابن كثير : " وكان سيبويه شاباً حسناً ، جميلاً نظيفاً ، وقد تعلق من كل علم بسبب ، وضرب مع كل أهل أدب بسهم ، مع حداثة سنِّه ، وقد صنف في النحو كتاباً لا يلحق شاؤه ، وشرحه أئمة النحاة بعده ، فانغمروا في لحج بحره ، واستخرجوا من درره ، ولم يبلغوا إلى قعره " <sup>(٥)</sup> . وكان قد قال في مقدمة ترجمته له : " سيبويه إمام النحاة " <sup>(٦)</sup> .

وقال ابن تغري بردي : " سيبويه شيخ النحو " <sup>(٧)</sup> .

وقال حاجي خليفة في الكتاب : " ليس فيه ترتيب ولا خطبة ولا خاتمة ... . قال : " ولم يزل أهل العربية يفضلونه حتى قال المبرد : لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثله . ويقال : إنَّ الكتب المصنفة في العلوم مضطورة إلى غيرها ، وكتاب سيبويه لا يحتاج إلى غيره ، وجميع حكاياته عن الخليل حيثما قال : سأله ، أو أطلق اللفظ ، أراد الخليل ؛ لأنَّه أستاذه . وهو كثير الأبواب

<sup>(١)</sup> إنباء الرواية على أنباء النحاة ٢ / ٣٤٩.

<sup>(٢)</sup> وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٣ .

<sup>(٣)</sup> سير أعلام النبلاء ٨ / ٣٥١ .

<sup>(٤)</sup> مرآة الجنان ١ / ٣٤١ .

<sup>(٥)</sup> البداية والنهاية ١٠ / ١٤٥ .

<sup>(٦)</sup> نفسه .

<sup>(٧)</sup> النجوم الزاهرة ٢ / ١٣٠ .

إبراهيم بن سفيان (ت ٢٤٩هـ) ، وأبو العباس ، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، وأحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) ، وأبو محمد عبد الله ابن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧هـ) ، وأبو بكر ، محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٨٠هـ) ، وابن الطراوة ، أبو الحسين سليمان بن محمد الملاقي (ت ٥٢٨هـ).<sup>(١)</sup>

ونقف على بعض من ألف في الرد على سيبويه ، ومنهم: المبرد ، وابن الطراوة ، أو الدفاع عنه ، كـ: ابن الصائغ ، علي بن محمد (ت ٦٨٠هـ).<sup>(٢)</sup> والسمين الحطبي هو أحد المعجبين بسيبويه ونحوه ، ولذا ألفياه يقف منه ومن أقواله موقف المؤيد المستحسن ، وموافقته له تكون إما بالتنبيه على مخالفة هذا النحو أو ذاك لمذهبة ، وـإما بدعم رأيه بكلامه لأنـه حجة فيما يقول ، وإما بالدفاع عنه والإجابة عما أراده ، وتوضيح مذهبـه ، وسيوضح هذا جميعـه من خلال الأمثلة الآتية:

ـ قال السمين في قوله تعالى: «وإذا قيل لهم: آمنوا كما آمن الناس قالوا: أنؤمن كما آمن السفهاء»<sup>(٣)</sup>: "والكاف في قوله: «كما آمن الناس» في محل نصب ، وـأكثر المعربين يجعلون ذلك نـعتاً لمـصدر مـحذوف ، والتـقدير: آمنوا إيماناً كـإيمان الناس ، وكذلك يقولون في: سـير عليه حـثـثـاً ، أي: سـيرـاً حـثـثـاً. وهذا ليس من مذهب سـيبـويـه ، إنـما مذهبـه في هذا ونحوه أنـ يكون منصوباً على الحال من المصـدر المـضـمر المـفـهـوم من الفـعل المـتـقدـم". قال: " وإنـما أحـوج سـيبـويـه إلى ذلك أنـ حـذـفـ المـوصـفـ وـ إـقـامـةـ الصـفـةـ مـقـامـهـ لاـ يـجـوزـ إـلـاـ فـيـ موـاضـعـ مـحـصـورـةـ ، ليسـ هـذـاـ مـنـهـاـ ، وـتـلـكـ الـموـاضـعـ: أـنـ تـكـونـ الصـفـةـ خـاصـةـ بـالـمـوـصـفـ ، نحوـ: مرـرتـ بـكـاتـبـ ، أوـ وـاقـعـةـ خـبـرـاـ ، نحوـ: زـيـدـ قـائـمـ ، أوـ حـالـاـ ، نحوـ: جاءـ زـيـدـ رـاكـباـ ، أوـ صـفـةـ لـظـرفـ ، نحوـ: جـلـسـ قـرـيبـاـ مـنـكـ ، أوـ مـسـتـعـلـةـ اـسـتـعـالـ الأـسـماءـ ، وهذاـ لـاـ يـحـفـظـ وـلـاـ يـقـاسـ عـلـيـهـ ، نحوـ: الـأـبـطـحـ وـ الـأـبـرـقـ ، وـمـاـ عـدـ هـذـهـ

<sup>(١)</sup> انظر كشف الظنون ٢/١٤٢٧ ، ومقدمة تحقيق الكتاب ١/٤٠-٤١.

<sup>(٢)</sup> انظر كشف الظنون ٢/١٤٢٨.

<sup>(٣)</sup> البقرة: ١٣/٢.

المواضع لا يجوز فيها حذف الموصوف<sup>(١)</sup> ، ألا ترى أنَّ سبيوبيه منعَ : "ألا ماءَ ولو بارداً" وإنْ تقدم ما يدل على الموصوف ، وأجاز "ألا ماءَ ولو بارداً" لأنَّه نصبٌ على الحال<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره السمين هنا إنما هو كلام شيخه أبي حيان ، وقد نقله برمهه بتصرف في بعض ألفاظه<sup>(٣)</sup>.

وفي المغني أجاز ابن هشام كلا الوجهين ، فقال: "تقع كم" بعد الجمل كثيراً صفة في المعنى ، فتكون نعتاً لمصدر أو حالاً ، ويحتملها قوله تعالى : «كما بَدَأْنَا أُولَئِكَ نَعِيْدُهُ»<sup>(٤)</sup> ، فإنْ قدرته نعتاً لمصدر فهو إما معمول لـ "نعيمه" ، أي : نعيده أول خلق إعادة مثلاً بذاته ، أو لـ "نطوي"<sup>(٥)</sup> ، أي : نفعل هذا الفعل العظيم ك فعلنا هذا الفعل ، وإنْ قدرته حالاً فهو الحال مفعول "تعيده" ، أي : نعيده مماثلاً للذي بدأنا ، وتقع كلمة "فذك" أيضاً كذلك<sup>(٦)</sup>.

- وفي قوله تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ»<sup>(٧)</sup> قال السمين في "عليكم" : "واختلف النحاة في الضمير المتصل بها و بأخواتها ، نحو : إليك ولديك ومكانك ، فالصحيح أنه في موضع جر ، كما كان قبل أن تُنقل الكلمة إلى الإغراء ، وهذا مذهب سبيوبيه<sup>(٨)</sup> ، واستدلَّ له الأخفش بما حكي عن العرب : "عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بَجْرَ عَبْدُ اللَّهِ"<sup>(٩)</sup> ، وهو نص في المسألة<sup>(١٠)</sup>.

قال أبو حيان : "وكاف الخطاب لا موضع لها من الإعراب ، لا نعلم

<sup>(١)</sup> انظر ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

<sup>(٢)</sup> الدر المصنون ١ / ١٢١ - ١٢٢ . وانظر الكتاب ١ ٢٢٧ - ٢٢٨ .

<sup>(٣)</sup> انظر البحر ١ / ١٩٩ .

<sup>(٤)</sup> الأنبياء ٢١ / ١٠٤ .

<sup>(٥)</sup> قال تعالى في الآية نفسها : «يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطْيَ السُّجْلَ لِكُتُبٍ» .

<sup>(٦)</sup> ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

<sup>(٧)</sup> المائدة : ٥ / ١٠٥ .

<sup>(٨)</sup> انظر الكتاب ١ / ٢٥٠ .

<sup>(٩)</sup> انظر الهمع ٥ / ١٢٥ .

<sup>(١٠)</sup> الدر المصنون ٢ / ٦٢٣ .

خلافاً في ذلك ، بخلاف "عليك" و "دونك" وأخواتهما ؛ فمذهب الكسائي أنها في موضع نصب ، ومذهب الفراء أنها في موضع رفع ، فلا يجوز توكيدها بال مجرور ، ومذهب البصريين أنها في موضع جر ، وذهب طاهر بن باشاذ إلى أنها حرف خطاب ، فلا موضع لها من الإعراب كهي في "حيهـك" <sup>(١)</sup>  
- وفي قوله تعالى : ﴿ دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحْيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> قال السمين : " و "أن" واسمها وخبرها في محل رفع خبراً للمبتدأ الأول ، وزعم الجرجاني أن "أن" هنا زائدة ، والتقدير : وآخر دعواهم الحمد لله ، وهي دعوى لا دليل عليها ، مخالفة لنص سيبويه والنحوين <sup>(٣)</sup>.

وهذا كلام أبي حيان ، إذ قال : " وزعم صاحب النظم أن "أن" هنا زائدة ، و "الحمد لله" خبر " و آخر دعواهم" ، وهو مخالف لنص سيبويه والنحوين ، وليس هذا من محل زيادتها <sup>(٤)</sup>. ويعني بصاحب النظم الجرجاني .  
وقال في الارشاف : " تزداد باطراد "أن" بعد "لما" التي هي حرف وجوب لوجوب ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ولا تفيد غير التوكيد ... وبعد القسم الذي يليه "لو" ، نحو : و الله ألم لو فعلت ، وهذا مذهب سيبويه ونص قوله ، وذهب ابن عصفور إلى أنها في ذلك رابطة ، والجواب "لو" وما دخلت عليه ، وال الصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، وبعد " حتى" ، تقول : قد كان ذلك حتى أن كان كذا ، وتزداد بغير اطراد بعد كاف التشبيه ، نحو :

[ فيوماً توافينا بوجه مقسم ]      كأنْ ظَبَنَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ " <sup>(٦)</sup>.  
ونص سيبويه هو : " فأما الوجه الذي تكون فيه لغوا فنحو قوله : لـما أن

<sup>(١)</sup> الارشاف ٥ / ٢٣١٠ . وانظر شرح الكافية ٢ / ٦٩ ، والهمع ٥ / ١٢٥ .

<sup>(٢)</sup> يونس ١٠ / ١٠ .

<sup>(٣)</sup> الدر المصنون ٤ / ١٠ .

<sup>(٤)</sup> البحر : ١٣٢ / ٥ .

<sup>(٥)</sup> تتمتها : ﴿ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَ بَصِيرَأً ... ﴾ يوسف ٩٦ / ١٢ .

<sup>(٦)</sup> ٤ / ١٦٩١ . وقد سبق تحرير البيت . انظر ص ٣١٤ ، ح ٥ .

جاووا ذهبتَ ، وَ أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ فَعَلْتَ لَأَكْرَمْتَكَ " (١) . أَيْ بَعْدَ " لَمَا " وَالْقُسْمُ الْمُتَلْوَبِ " لَوْ " .

- وفي قوله تعالى: «فَكَانَ عَاقِبَتْهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا» (١) قال السمين: "قوله: «خالدين» العامة على نصبه حالاً من الضمير المستتر، كونه في الجار لوقوعه خبراً، وعبد الله وزيد بن علي والأعمش وابن أبي عبلة برفعه خبراً (٢)، والظرف ملغي، فيتعلق بالخبر، وعلى هذا فيكون تأكيداً لفظياً للحرف، وأعيد معه ضمير ما دخل عليه، كقوله: «فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا» (٣)، وهذا على مذهب سيبويه، فإنه يحيى إلغاء الظرف وإن أكد (٤)، وكوفيون يمنعونه، وهذا حجة عليهم، وقد يجيبون بأننا لا نسلم أن الظرف في هذه القراءة ملغي، بل نجعله خبراً لـ "أن" وخالدان: خبر ثانٍ، وهو محتمل لما قالوه إلا أن الظاهر خلافه (٥).

ونص أبي حيان هنا هو: "... فجاز أن يكون (٧) خبرَ "أنَّ" والظرف ملغى ، وإن أكَّد بقوله: «فيها» ، وذلك جائز على مذهب سيبويه ، ومنع ذلك أهل الكوفة ، لأنَّه إذا أكَّد عندهم لا يلغى ، ويجوز أن يكون "في النار" خبراً لـ "أنَّ" وحالان: خبر ثان ، فلا يكون فيه حجة على مذهب سيبويه " (٨) .

- وفي قوله تعالى: «وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانٌ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا» <sup>(٩)</sup> قال السعدي في قراءة ابن عامر و الكسائي و حمزه بتخفيض "لكن" ورفع ما

(١) الكتاب / ٣٥٢

(٢) الحشر .١٧/٥٩

(٣) انظر البحر ٢٤٨/٨.

(٤) قال تعالى: ﴿وَمَا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ...﴾

۱۰۸/۱۱ هود

<sup>(٥)</sup> انظر الكتاب ٥٢/٢، ٩١.

(٦) الدر المصنون / ٢٩٩

(۷) أى: " خالدین ".

البحر ٢٤٨/٨ (٨)

(٩) التقدمة: ٢/١٠٢

البقرة: ١٠٢/٢

بعدها <sup>(١)</sup>: "وَمَا الْقِرَاءَةُ الْأُولَى فَتَكُونُ "لَكُنْ" مُخْفَفَةً مِنَ التَّقْيِيلَةِ جَيِءَ بِهَا لِمَجْرِدِ الْإِسْتِدْرَاكِ ، وَإِذَا خُفِّفَتْ لَمْ تَعْمَلْ عِنْدَ الْجَمْهُورِ ، وَنُقْلَ جَوَازُ ذَلِكَ عَنْ يَوْنَسَ وَالْأَخْفَشِ ، وَهُلْ تَكُونُ عَاطِفَةً؟" الْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهَا تَكُونُ عَاطِفَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا الْوَao ، وَكَانَ مَا بَعْدَهَا مُفَرْدًا ، وَذَهَبَ يَوْنَسُ إِلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ عَاطِفَةً ، وَهُوَ قَوِيٌّ فَإِنَّهُ لَمْ يُسْنَعْ مِنْ لِسَانِهِمْ: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكُنْ عَمْرُو ، وَإِنْ وُجِدَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ النَّحْوَيْنِ فَمِنْ تَمَثِيلَتِهِمْ ، وَلَذِكَ لَمْ يَمْتَلِّ بِهَا سَيِّبُوِيَّهُ إِلَّا مَعَ الْوَao <sup>(٢)</sup> ، وَهَذَا يَدْلِلُ عَلَى نَفِيَّهِ" <sup>(٣)</sup>.

وَبِنَحْوِ هَذَا قَالَ أَبُو حِيَانُ ، وَهَذَا نَصَّهُ: "الْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّ "لَكُنْ" تَكُونُ عَاطِفَةً ، وَذَهَبَ يَوْنَسُ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ حِرْفَاتِ الْعَطْفِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْقِظُ ذَلِكَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ ، بَلْ إِذَا جَاءَ بَعْدَهَا مَا يَوْهِمُ الْعَطْفَ كَانَتْ مَقْرُونَةً بِالْوَao كَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدًا أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ <sup>(٤)</sup> ... وَأَمَّا مَا يَوْجِدُ فِي كِتَابِ النَّحْوَيْنِ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكُنْ عَمْرُو ، وَمَا ضَرَبَ زَيْدًا لَكُنْ عَمْرًا ، وَمَا مَرَرَتْ بِزَيْدٍ لَكُنْ عَمْرُو ، فَهُوَ مِنْ تَمَثِيلَتِهِمْ ، لَا أَنَّهُ مَسْمُوعٌ مِنَ الْعَرَبِ" <sup>(٥)</sup>.

وَقَدْ ذَكَرَ الْمَرَادِيُّ فِي "لَكُنْ" ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ ، قَالَ فِي الثَّانِي مِنْهَا: "وَالثَّانِي: أَنَّهَا عَاطِفَةٌ ، وَلَا تَسْتَعْمِلُ إِلَّا بِالْوَao ، وَالْوَao مَعَ ذَلِكَ زَائِدَةٌ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ ، قَالَ: وَعَلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ يَحْمِلَ كَلَامَ سَيِّبُوِيَّهُ وَالْأَخْفَشَ لِأَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّهَا عَاطِفَةٌ ، وَلَمَّا مَثَلَّ الْعَطْفَ بِهَا مَثَلًا مَعَ الْوَao". قَالَ: "وَاسْتَدَلَ مِنْ قَالَ: إِنَّ "لَكُنْ" غَيْرَ عَاطِفَةٌ ، بِلَزْرُومِ افْتَرَانِهَا بِالْوَao قَبْلَ الْمُفْرَدِ ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَمَا يَوْجِدُ فِي كِتَابِ النَّحْوَيْنِ مِنْ نَحْوٍ: مَا قَامَ سَعْدًا لَكُنْ سَعِيدٌ ، فَمِنْ كَلَامِهِمْ لَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَلَذِكَ لَمْ يَمْتَلِّ سَيِّبُوِيَّهُ فِي أَمْثَالِ الْعَطْفِ إِلَّا بِـ"لَكُنْ" ، وَهَذَا مِنْ شَوَاهِدٍ

<sup>(١)</sup> انظر روح المعاني ٥٣٦/١.

<sup>(٢)</sup> انظر الكتاب ٤٣٥/١ ، ٤٤٠ .

<sup>(٣)</sup> الدر المصنون ٣١٩/١.

<sup>(٤)</sup> الأحزاب ٤٠/٣٣ .

<sup>(٥)</sup> البحر ٤٩٥/١ .

أمانته ، وكمال عدالته ؛ لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو ، وترك التمثيل به لثلا يعتقد أنه مما استعملته العرب<sup>(١)</sup>. قلت: وفي قوله: إن سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو ، نظر ، وتقدم ما قاله ابن عصفور<sup>(٢)</sup>.

- وفي قوله تعالى: «لِيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُؤْلِّمَا وَجْهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرُّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»<sup>(٣)</sup> قال السمين: " قوله: «ولكنَّ الْبِرُّ مَنْ آمَنَ» في هذه الآية خمسة أوجه: ... الثالث: أن يكون الحذف من الثاني، أي: ولكنَّ الْبِرُّ بِرُّ مَنْ آمَنَ ، وهذا تخرير سيبويه واختياره<sup>(٤)</sup> ، وإنما اختاره لأنَّ السابق إنما هو نفي كونِ الْبِرُّ هو تولية قَبْلَ المشرق و المغرب ، فالذى يُسْتَدْرَك إنما هو من جنس ما يُنْفَى ، ونظير ذلك: ليسَ الْكَرْمُ أَنْ تَبَذَّلْ دَرَهْمًا وَلَكِنَّ الْكَرْمَ بَذَلْ الْأَلَافَ ، وَلَا يُنَاسِبُ: وَلَكِنَّ الْكَرِيمَ مَنْ يَبَذَلْ الْأَلَافَ»<sup>(٥)</sup>.

وما قاله السمين في تعليل اختيار سيبويه لهذا الوجه إنما هو قول أبي حيان بنصه ، وتنتمي العبارة عنده: "إلا إن كان قبله: ليسَ الْكَرِيمُ بِبَذَلِ دَرَهْمٍ"<sup>(٦)</sup>. وقال ابن هشام: "إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاد يمكن تقديره مع أول الجزأين و مع ثانيهما ، فتقديره مع الثاني أولى ، نحو: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٌ»<sup>(٧)</sup> ، و نحو: «وَلَكِنَّ الْبِرُّ مَنْ آمَنَ» ، فيكون التقدير: الْحَجُّ حَجُّ أَشْهُرٌ ، والْبِرُّ بِرُّ مَنْ آمَنَ ، أولى من أن يقدر: أَشْهُرُ الْحَجُّ أَشْهُرٌ ، وَذَا الْبِرِّ مَنْ آمَنَ؛ لأنك في الأول فترت عند الحاجة إلى التقدير ، و لأن الحذف من آخر الجملة أولى"<sup>(٨)</sup>.

<sup>(١)</sup> شرح التسهيل ٣٤٣/٣.

<sup>(٢)</sup> الجنى الداني ص ٥٨٨-٥٨٩.

<sup>(٣)</sup> البقرة: ١٧٧/٢.

<sup>(٤)</sup> انظر الكتاب ٢١٢/١.

<sup>(٥)</sup> الدر المصورون ٤٤٧/١.

<sup>(٦)</sup> البحر ٥/٢.

<sup>(٧)</sup> البقرة: ١٩٧/٢.

<sup>(٨)</sup> المغني ص ٨١٣-٨١٤.

- وفي قوله تعالى: «وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَقْوَا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا»<sup>(١)</sup>  
 قال السمين: "قرأ نافع و ابن كثير و أبو عمرو: «يَضُرُّكُمْ» بكسر الضاد و جزم  
 الراء ، على جواب الشرط من ضاره يضيره ... و قرأ الباقيون : يَضُرُّكُم ، بضم  
 الضاد و تشديد الراء مرفوعة<sup>(٢)</sup> ، وفي هذه القراءة أوجهه: أحدهما: أن الفعل  
 مرتفع وليس بجواب للشرط ، و إنما هو دال على جواب الشرط ، و ذلك أنه على  
 نية التقدير ؛ إذ التقدير: لا يَضُرُّكُم إِنْ تَصْبِرُوا وَتَقْوَا فَلَا يَضُرُّكُم ، فَحَذَفَ "فَلَا  
 يَضُرُّكُم" الذي هو الجواب لدلالة ما تقدم عليه ، ثم أخر ما هو دليل على الجواب.  
 وهذا الذي ذكرته هو تخريج سيبويه و أتباعه<sup>(٣)</sup> ، و إنما احتاجوا إلى ارتكاب هذا  
 الشطط لما رأوا من عدم الجزم في فعل مضارع لا مانع من إعمال الجازم  
 فيه ، و مثل هذا قول الآخر:

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعَ أَخْوَكَ تُصْرَعُ<sup>(٤)</sup>

برفع "تصرَعُ" الأخير ، و كذلك قوله:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةً يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِيٌّ وَلَا حَرِمٌ<sup>(٥)</sup>

برفع "يقول" ، إلا أن هذا النوع مطرد بخلاف ما قبله ، أعني كون فعلي  
 الشرط و الجزاء مضارعين ، فإن المنقول عن سيبويه و أتباعه وجوب الجزم إلا  
 في ضرورة كقوله:

[يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعَ أَخْوَكَ تُصْرَعُ

و تخريجه هذه الآية على ما ذكرته عنه يدل على أن ذلك لا يخص بالضرورة ،

(١) آل عمران ١٢٠/٣.

(٢) انظر البحر ٤٦/٣.

(٣) و نقله أبو حيان عن سيبويه وحده. (نفسه).

(٤) نسب إلى جرير بن عبد الله البجلي ، و إلى عمرو بن خثاير ، وهو في: الكتاب ٦٧/٣ ،  
 و المقتضب ٧٢/٢ ، و الأصول ١٩٢/٢ ، و الأمالي الشجرية ٨٤/١ ، و شرح المفصل  
 ١٥٨/٨ ، و شرح التسهيل ٧٨/٤ ، و شرح الكافية الشافعية ١٥٩٠/٣ ، و الارشاف  
 ١٨٧٤/٤ ، و المغني ص ٧١٧ ، و شفاء العليل ٩٥٧/٣ ، و الهمع ٢٥٠/١ ، والدرر  
 ٤٧/١.

(٥) سبق تخريجه. انظر ص ١١٠ ، ح ٧.

فأعلم ذلك " <sup>(١)</sup>.

وقد صرَح سيبويه بمذهبِه في الكتاب فقال: " و قد تقول: إنْ أتَيْتَنِي آتَيْكَ ، أي: آتَيْكَ إِنْ أتَيْتَنِي ، قال زهير: و إنْ أتَاه خليلَ يوْمَ مَسَالَةً يقول: لا غائبٌ مالي ولا حِرمٌ و لا يحسن: إنْ تَأْتِيَ آتَيْكَ ، منْ قَبْلِ أَنْ " إنْ " هي العاملة ، وقد جاء في الشعر ، قال جرير بن عبد الله البَجْلَى:

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخْوَكَ تُصْرَعُ

أي: إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخْوَكَ " <sup>(٢)</sup>. ثم ذكر بيتين آخرين و قال بعد ذلك: " فجاز هذا في الشعر ، و شبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزاً ، لأنَّ المعنى واحد " <sup>(٣)</sup>.

و في المغني : " قول بعضهم في قوله تعالى: « وَإِنْ تَصْنِبُوا وَتَقْوَا لَا يَضْرُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً » فيمن قرأ بتشديد الراء و ضمها: إنه على حد قوله: ... " ذكر البيت الثاني المتقدم ثم قال: " فخرَج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر ، والصواب أنه مجزوم ، وأن الضمة إتباع كالضمة في قوله: لم يَشُدْ ولم يَرُدْ " <sup>(٤)</sup>. و هذا هو الصحيح، و عنى ابن هشام ببعضهم السمين.

- وفي قوله تعالى: « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُو اِنِيَّهُمَا جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا ... » <sup>(٥)</sup> ذكر السمين وجهين ، قال في الأول منهما: " أحدهما - وهو مذهب سيبويه و المشهور من أقوال البصريين -: أنَّ " السارق " مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره: فيما يُتَلَى عليكم - أو فيما فُرِضَ - السارقُ و السارقةُ ، أي: حكم السارق ، و يكون قوله: « فاقْطَعُوا » بياناً لذلك الحكم المقدر ، فما بعده الفاء مرتبط بما قبلها ، و لذلك أُتي بها فيه ؛ لأنَّه هو المقصود ، ولو لم يأتِ

<sup>(١)</sup> الدر المصنون ١٩٩/٢.

<sup>(٢)</sup> ٦٧-٦٦/٣.

<sup>(٣)</sup> ٦٨/٣.

<sup>(٤)</sup> ص ٧١٧-٧١٨.

<sup>(٥)</sup> المائدة: ٣٨/٥.

بالفاء لِتَوْهُمْ أَنَّهُ أَجْنَبِي ، وَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا جَمْلَتَانِ: الْأُولَى خَبْرِيَةٌ ، وَ الثَّانِيَةُ أَمْرِيَةٌ<sup>(١)</sup>. قَالَ: " وَ إِنَّمَا اخْتَارَ سَيِّبُوِيَّهُ أَنَّ خَبْرَهُ مَحْذُوفٌ ، كَمَا تَقْدِيمُ ، دُونَ الجَمْلَةِ الطَّلْبِيَّةِ بَعْدِهِ لَوْجَهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّصْبَ فِي مَثَلِهِ هُوَ الْوَجْهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، نَحْوَ زَيْدًا فَاضْرِبْنَاهُ ؛ لِأَجْلِ الْأَمْرِ بَعْدِهِ ، قَالَ سَيِّبُوِيَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: الْوَجْهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ النَّصْبُ ، كَمَا تَقُولُ: زَيْدًا فَاضْرِبْنَاهُ ، وَ لَكِنَّ أَبْتَءِ الْعَامَةِ إِلَّا الرَّفْعُ<sup>(٢)</sup>. وَ الثَّانِيُّ: دُخُولُ الفَاءِ فِي خَبْرِهِ ، وَ عِنْدَهُ أَنَّ الفَاءَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا فِي خَبْرِ الْمَوْصُولِ الْصَّرِيحِ كَـ "الَّذِي" وَ "مَنْ" بِشَرْوَطِ أُخْرَى ذَكْرُهَا فِي كِتَابِ النَّحْوِيَّةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الفَاءَ إِنَّمَا دَخَلَتْ لِشَبَهِ الْمُبْدَأِ بِالشَّرْطِ ، وَ اسْتَرْطَوْا فِي صَلَتِهِ أَنْ تَصْلُحَ لِأَدَاءِ الشَّرْطِ ، مِنْ كُوْنِهَا جَمْلَةً فَعْلِيَّةً ، مُسْتَقْبَلَةً الْمَعْنَى ، أَوْ مَا يَقُولُ مَقَامُهَا مِنْ ظَرْفٍ وَ شَبَهِهِ ، وَ لَذَلِكَ فَإِنَّهَا إِذَا لَمْ تَصْلُحْ لِأَدَاءِ الشَّرْطِ لَمْ يَجُزْ دُخُولُ الفَاءِ فِي الْخَبْرِ ، وَ صَلَةُ "الـ" لَا تَصْلُحْ لِمُبَاشَرَةِ أَدَاءِ الشَّرْطِ ، فَلَذَلِكَ لَا تَدْخُلُ الفَاءُ فِي خَبْرَهَا ، وَ أَيْضًا فِي "الـ" وَ صَلَتِهِ فِي حُكْمِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، وَ لَذَلِكَ تَخْطَأُهَا الْإِعْرَابُ<sup>(٣)</sup>.

- وَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأُنَّ لَهُ نَارًا جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا »<sup>(٤)</sup> قَالَ السَّمِينُ فِي "أَنَّهُ" وَ "فَأُنَّ": " وَقَدْ نُقلَّ عَنْ سَيِّبُوِيَّهُ أَنَّهُ قَالَ: الثَّانِيَةُ بَدْلُ مِنَ الْأُولَى . وَهَذَا لَا يَصْحُ عَنْ سَيِّبُوِيَّهُ فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ أَوْ مَمْتَعٌ ، وَقَدْ ضَعَقَهُ أَبُو الْبَقَاءِ بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الفَاءَ تَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ ، وَالْحُكْمُ بِزِيادَتِهَا ضَعِيفٌ . وَالثَّانِيُّ: أَنَّ جَعْلَهَا بَدْلًا يُوجِبُ سُقُوطَ حَوَابَ "مَنْ" مِنَ الْكَلَامِ<sup>(٥)</sup>. وَقَالَ ابْنَ عَطِيَّةَ: وَهَذَا يُعَتَرِضُ بِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَبْدِلُ مِنْهُ حَتَّى يُسْتَوْفَى ، وَالْأُولَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَمْ يَأْتِ خَبْرُهَا بَعْدَ ، إِذَا لَمْ يَأْتِ حَوَابُ الشَّرْطِ ، وَتَلِكَ الْجَمْلَةُ هِيَ الْخَبْرُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الفَاءَ تَمَانَعَ الْبَدْلَ ، وَأَيْضًا فَهِيَ فِي مَعْنَى آخَرَ غَيْرِ الْبَدْلِ فَيُقْلِقُ

(١) الدَّرُ المَصْوُنُ ٥٢١/٢ . وَ انْظُرِ الْمَعْ ٥٦/٢ .

(٢) الْكِتَابُ ١٤٤/١ . وَ مَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ: عَيْسَى بْنُ عَمْرٍ وَابْنُ أَبِي عَبْلَةَ . ( الْبَحْرُ ٤٩٠/٣ ) .

(٣) الدَّرُ المَصْوُنُ ٥٢١/٢ . وَانْظُرِ الْبَحْرُ ٣/٤٨٩-٤٩٠ ، وَ الْأَرْشَافُ ٣/١١٤٤-١١٤٠ .

(٤) التَّوْبَةُ ٦٣/٩ .

(٥) الْإِمَلَاءُ ١٧/٢ .

البدل " (١) .

- وفي قوله تعالى: «ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ» (٢) قال السمين: "وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: «مُصَدِّقًا»" (٣) نصباً على الحال من النكرة ، وقد قاسه سيبويه (٤)، وإن كان المشهور عنه خلافه ، وحسن ذلك هنا كون النكرة في قوة المعرفة ، من حيث إنه أريد بها شخص معين ، وهو محمد صلى الله عليه وسلم " (٥) .

وبهذا قال أبو حيان قبله ، قال : " وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: «رَسُولٌ مُصَدِّقًا» نصبه على الحال ، وهو جائز من النكرة وإن تقدمت النكرة ، وقد ذكرنا أن سيبويه قاسه ، ويحسن هذه القراءة أنه نكرة في اللفظ ، معرفة من حيث المعنى ؛ لأنَّ المعنى به محمد صلى الله عليه وسلم ، على قول الجمهور " (٦) .

- وفي قوله تعالى: «إِنَّ رَبَّيْ لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ» (٧) قال السمين: " قوله: «لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ» فيه أوجه: أحدها: أن تكون " فعل " مثال مبالغة مضافاً إلى مفعوله ، وإضافته من نصب ، وهذا دليل سيبويه على أن " فَعِيلًا " ي عمل عمل اسم الفاعل ، وإن كان قد خالقه جمهور البصريين والkovfien " (٨) .

وبهذا قال أبو حيان ، وهذا نصه : " والظاهر إضافة " سميع " إلى المفعول ، وهو من إضافة المثال الذي على وزن " فعل " إلى المفعول ، فيكون إضافة من نصب ، ويكون ذلك حجة على إعمال " فعل " الذي للمبالغة في المفعول ، على ما ذهب إليه سيبويه ، وقد خالف في ذلك جمهور البصريين ، وخالف الكوفيين فيه وفي إعمال باقي الأمثلة الخمسة: فَعُول وفَعَال وفَعَال

(١) الدر المصنون ٣/٤٧٩ - ٤٨٠ . وانظر المحرر الوجيز ٦/٥٥٢ .

(٢) سبق تخريجها. انظر ص ١٣٩ ، ح ٣ .

(٣) انظر البحر ٢/٥٣٥ .

(٤) انظر الكتاب ٢/١١٣ - ١١٤ .

(٥) الدر المصنون ٢/١٥٦ .

(٦) البحر ٢/٥٣٥ .

(٧) سبق تخريجها. انظر ص ٢٧٢ ، ح ٥ .

(٨) الدر المصنون ٤/٢٧٥ .

أولى من عبارة غيره : حرف امتناع لا متناع ؛ لصحة العبارة الأولى في نحو قوله تعالى : « لو كانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّ الْفَقْدَ الْبَحْرُ » <sup>(١)</sup> ، وفي قوله عليه السلام : "يَغْمَ العَنْدُ صُهْبَنْ لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَغْصِبِهِ" <sup>(٢)</sup> ، وعدم صحة الثانية في ذلك ، كما سيأتي محررًا <sup>(٣)</sup> ، ولفساد نحو قولهم : لو كان إنساناً لكان حيواناً ، إذ لا يلزم من امتناع الإنسان امتناع الحيوان <sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حيان : "لو" : عبارة سيبويه أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهي أحسن من قول النحويين : إنها حرف امتناع لا متناع ؛ لاطراد تفسير سيبويه رحمة الله في كل مكان جاءت فيه "لو" ، وانحرام تفسيرهم في نحو "لو" كان هذا إنساناً لكان حيواناً "إذ على تفسير الإمام يكون المعنى ثبوت الحيوانية على تقدير ثبوت الإنسانية ؛ إذ الأخص يستلزم الأعم ، وعلى تفسيرهم ينخرم ذلك ، إذ يكون المعنى امتناع الحيوانية لأجل امتناع الإنسانية ، وليس ب صحيح ؛ إذ لا يلزم من انتفاء الإنسانية انتفاء الحيوانية ؛ إذ توجد الحيوانية ولا إنسانية" <sup>(٥)</sup>.

وذكر ابن هشام في "لو" خمسة أوجه ، قال في الثاني منها : "والثاني : أنها تقييد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً ، وهذا هو القول الجاري على السنة المعربين ، ونص عليه جماعة من النحويين ، وهو باطل بمواضع كثيرة ، منها قوله تعالى : « ولو أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَمْبُهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبْلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا » <sup>(٦)</sup> ، « ولو أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُدُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةً أَبْحَرٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ » <sup>(٧)</sup> ، وقول عمر رضي

<sup>(١)</sup> الكهف ١٠٩/١٨ .

<sup>(٢)</sup> في حلية الأولياء في مولى أبي حذيفة ١٧٧/١ : "إِنْ سَالْمًا شَدِيدُ الْحَبَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَوْ كَانَ لَا يَخْافُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَاعِصَاهُ".

<sup>(٣)</sup> انظر الدر المصنون ١/٣٣٠ .

<sup>(٤)</sup> نفسه ١/١٤٣ .

<sup>(٥)</sup> البحر ١/٢٢٦ .

<sup>(٦)</sup> الأنعام ٦/١١١ .

<sup>(٧)</sup> لقمان ٣١ / ٢٧ .

## الفهرس العام

### المقدمة:

- الباب الأول: عصر السمين الحلبي وحياته وأثاره  
الفصل الأول : عصر السمين الحلبي  
الفصل الثاني : حياة السمين الحلبي وأثاره  
الباب الثاني : مواقف السمين الحلبي من آراء النحاة  
واختياراتهم ونقولهم
- الفصل الأول : السمين الحلبي والزمخري  
\* لمحه عن حياة الزمخري ومكانته العلمية ومصنفاته  
\* مواقف السمين منه :
- ١- ردوده واعتراضاته :
  - ٢- تنبیهاته وتوضیحاته :
  - ٣- موافقاته :
  - ٤- نقوله :
- \* خلاصة:
- الفصل الثاني: السمين الحلبي وابن عطية  
\* لمحه عن حياة ابن عطية ومكانته العلمية ومصنفاته  
\* مواقف السمين منه:
- ١- ردوده واعتراضاته:
  - ٢- تنبیهاته وتوضیحاته:
  - ٣- موافقاته:
  - ٤- نقوله:
- \* خلاصة:
- الفصل الثالث: السمين الحلبي وأبو البقاء  
\* لمحه عن حياة أبي البقاء ومكانته العلمية ومصنفاته  
\* مواقف السمين منه:

٣٥٣-٣٠٦	١- ردوده واعتراضاته: ٢- تتبیهاته وتوضیحاته: ٣- موافقاته: ٤- نقوله: * خلاصته:
٣٦٤-٣٥٣	
٣٧٦-٣٦٤	
٣٨٠-٣٧٦	
٣٨١-٣٨٠	
٤٧٨-٣٨٢	الفصل الرابع: السمين الحلبي وأبو حیان الأندلسي
٣٨٧-٣٨٣	* لمحۃ عن حیاة أبي حیان ومکانته العلمیة ومصنفاته * موافق السمين منه:
٤٥٥-٣٨٧	١- ردوده واعتراضاته: ٢- تتبیهاته وتوضیحاته: ٣- موافقاته: ٤- نقوله: * خلاصته:
٤٦٥-٤٥٥	
٤٧١-٤٦٥	
٤٧٧-٤٧١	
٤٧٨-٤٧٧	
٦٧٦-٤٧٩	الفصل الخامس: السمين الحلبي والنحاة الآخرون أولاً- السمين الحلبي وسيبويه
٥٠٨-٤٨٠	
٤٨٦-٤٨٠	* لمحۃ عن حیاة سیبويه ومکانته العلمیة وقیمة کتابه * موافق السمين منه:
٥٠٠-٤٨٦	١- موافقاته: ٢- مخالفاته: ٣- نقوله وتتبیهاته: * خلاصته:
٥٠٣-٥٠٠	
٥٠٨-٥٠٣	
٥٠٨	
٥٤٣-٥٠٩	ثانياً- السمين الحلبي والفراء
٥١١-٥٠٩	* لمحۃ عن حیاة الفراء ومکانته العلمیة ومصنفاته * موافق السمين منه:
٥٢٥-٥١١	١- ردوده واعتراضاته: ٢- تتبیهاته:
٥٣٥-٥٢٥	

٥٤٣-٥٣٥	٣- موافقاته:
٥٤٣	* خلاصته :
٥٨٦-٥٤٤	ثالثا- السمين الحلبي والأخفش
٥٤٦-٥٤٤	* لمحه عن حياة الأخفش ومكانته العلمية ومصنفاته
	* موافق السمين منه:
٥٦٦-٥٤٦	١- ردوده واعتراضاته:
٥٧٩-٥٦٦	٢- تتبیهاته:
٥٨٦-٥٧٩	٣- موافقاته:
٥٨٦	* خلاصته :
٦١٤-٥٨٧	رابعا- السمين الحلبي والزجاج
٥٨٨-٥٨٧	* لمحه عن حياة الزجاج ومكانته العلمية ومصنفاته
	* موافق السمين منه:
٥٩٦-٥٨٨	١- ردوده واعتراضاته:
٦٠٤-٥٩٦	٢- تتبیهاته وتوضیحاته:
٦٠٨-٦٠٤	٣- موافقاته:
٦١٣-٦٠٨	٤- نقوله :
٦١٤-٦١٣	* خلاصته :
٦٤٦-٦١٥	خامسا- السمين الحلبي و أبو علي الفارسي
٦١٧-٦١٥	* لمحه عن حياة أبي علي ومكانته العلمية ومصنفاته
	* موافق السمين منه:
٦٣٣-٦١٧	١- ردوده واعتراضاته:
٦٣٨-٦٣٣	٢- تتبیهاته وتوضیحاته:
٦٤٥-٦٣٨	٣- موافقاته:
٦٤٦-٦٤٥	* خلاصته :
٦٧٦-٦٤٧	سادسا- السمين الحلبي ومكي
٦٤٩-٦٤٧	* لمحه عن حياة مكي ومكانته العلمية ومصنفاته